

متطلبات التوجه نحو إصدار صكوك إسلامية في الجزائر - دراسة استطلاعية-

Towards Islamic Instruments in Algeria

حوات أبوبكر¹، ضويفي حمزة²¹ جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي - تيسمسيلت -، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، aboubakr.haouat@cuniv-tissemsilt.dz² جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي - تيسمسيلت -، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، hamzadhouifi@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/03/15

تاريخ القبول: 2023/02/15

تاريخ الاستلام: 2021/05/25

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد مختلف التحديات والمعوقات التي تقف أمام اصدار صكوك إسلامية في الجزائر، وتقديم اقتراحات لتهيئة بيئة تتوافق مع الصناعة المالية الإسلامية، بالإضافة إلى تبيان أثر ادخال هذه المنتجات على تمويل مشاريع البنى التحتية، لتحقيق أهداف الدراسة استخدمنا استبيان صمم ووزع على الفاعلين في مجال التمويل الإسلامي من أساتذة محاضرين وخبراء أكاديميين ومهنيين، وقد اشتملت عينة الدراسة على 60 مفردة.

خلصت الدراسة الى وجود معوقات عديدة تتعلق بإصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر منها عدم وجود بنوك إسلامية معترف بها، وعدم وجود إطار قانوني وتشريعي ينظم عمليات إصدار وتداول هذه الصكوك، كما تبين أن للصكوك أهمية بالغة في تمويل مشاريع البنى التحتية عن طريق توفير الأموال اللازمة لإقامتها.

كلمات مفتاحية: صكوك إسلامية، الصناعة المالية الإسلامية، التمويل الإسلامي، مشاريع البنى التحتية.

تصنيفات JEL: G01؛ G32؛ G39

Abstract:

This study aims to identify various challenges and constraints to the issuance of Islamic instruments in Algeria and to make proposals for the creation of an environment compatible with the Islamic financial industry, as well as to indicate the impact of the introduction of these products on the financing of infrastructure projects, in order to achieve the objectives of the study.

The study found that there are many obstacles to the issuance of Islamic instruments in Algeria, including the absence of recognized Islamic banks and the absence of a legal and legislative framework governing the issuance and circulation of such instruments. The instruments are also crucial in financing infrastructure projects by providing funds for their establishment.

Keywords: Islamic sukuk, Islamic financial industry, Islamic finance, infrastructure projects.

Jel Classification Codes: G01 ؛ G32؛ G39

1. مقدمة:

لقد عرفت الصناعة المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة رواجاً وانتشاراً كبيراً واهتماماً متزايداً، حيث باتت الأكثر حظاً لقيادة القطاع المالي العالمي ومن ثم قيادة الاقتصاد العالمي، في ظل عدم قدرة قنوات وأدوات التمويل التقليدية المتعارف عليها على تلبية متطلبات التنمية والاستثمار الذي يأخذ صفة العالمية، حيث بادرت الكثير من الدول إلى وضع خطط واستراتيجيات لتطوير هذه الصناعة، انطلاقاً من رسم الأطر التنظيمية والتشريعية وخلق البيئة المناسبة، وصولاً إلى ابتكار وتطوير منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تلعب الصكوك الإسلامية دوراً هاماً في تجميع وتعبئة المدخرات المالية لتمويل مشاريع البنية التحتية المتمثلة في المرافق العامة مثل إقامة محطات الطاقة الكهربائية وشبكات الاتصال وبناء الطرق والجسور، ومشروعات النقل، وترميم الموانئ والمطارات والسكك الحديدية، ونجد أن مشاريع البنية التحتية تحتاج لتمويل كبير، لذا تولي المصارف الإسلامية الاهتمام بها على سلم أولوياتها، وذلك عن طريق إصدار الصكوك وإشراك مختلف الفعاليات الاقتصادية من أفراد ومؤسسات... الخ بشراء هذه الصكوك، وبالتالي توفير رؤوس أموال معتبرة للمساهمة في تمويل المشاريع المختلفة وبالتالي دفع عجلة الاقتصاد الوطني، وفي ظل هذه التغيرات التي تحدث على مستوى العالم أصبح على الجزائر أن تجاري هذه التطورات الحاصلة وتنوع مصادرها التمويلية واعتماد التمويل الإسلامي كخيار فعال لتمويل مشاريعها وتهيئة الظروف المناسبة للتوجه نحو إصدار صكوك إسلامية، وكذا تطوير البنوك الإسلامية والعناية بها.

وبناء على ما سبق تتبلور إشكالية البحث من خلال السؤال الجوهرية الآتي:

ما هي تحديات ومتطلبات إصدار الصكوك الإسلامية ، وما هي أهميتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري ؟

للإجابة على هذه الإشكالية، ينبغي الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل توجد معوقات تحول دون إصدار صكوك إسلامية في الجزائر؟
- ما هي متطلبات إصدار صكوك إسلامية في الجزائر؟
- في ما تكمن أهمية إصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- لا توجد معوقات أمام إصدار صكوك إسلامية في الجزائر؛
- متطلبات إصدار صكوك إسلامية في الجزائر يكون عن طريق مرافقة البنوك الإسلامية وسن تشريعات وقوانين تنظم عمليات الإصدار والتداول؛
- تكمن أهمية إصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر في تعبئة الموارد المالية واستخدامها لتمويل مختلف المشاريع.

أهمية وأهداف الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها تتناول موضوع جد مهم، وهو تبني اصدار صكوك إسلامية في تمويل مختلف المشاريع، وهذا عن طريق تهيئة كافة الظروف التي من شأنها والمساهمة في خلق بيئة إسلامية تتوافق ونجاح التمويل الإسلامي. هذا، وتهدف من خلال هذه الدراسة الى محاولة تحديد مختلف التحديات التي تقف أمام اصدار الصكوك الإسلامية، وتقديم اقتراحات لتجاوز هذه المعوقات وتهيئة البيئة الجزائرية لاحتضان هذا النوع من التمويل الغير تقليدي، بالإضافة الى تبيان الأثر الإيجابي في حال انتهاج اصدار الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع في الجزائر.

منهجية الدراسة:

استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي حاولنا من خلاله وصف إمكانية تحول الجزائر نحو التمويل الإسلامي باستخدام الصكوك الإسلامية، نظرا لأنه أكثر وأنسب المناهج البحثية لوصف الظاهرة موضوع البحث، والذي نحاول من خلاله أيضا وصف موضوع الدراسة، وتحليل البيانات من اجل التوصل إلى تعليمات ذات معنى نزيد ونثري بها رصيدنا المعرفي عن الموضوع. وبغية تحقيق أهداف الدراسة، اعتمدنا في الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة على الاستبيان لجمع البيانات الأولية كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصا لحصر وجمع المعلومات اللازمة عن موضوع الدراسة، حيث تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة، ومن ثم قمنا بتحليلها بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2. مفهوم الصكوك اصطلاحا:

عرّفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك أنها " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان، أو منافع أو خدمات أو وحدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها في ما أصدرت من أجله. (بريكة و مرابطي، 2017، صفحة 185)

كما عرفها مجمع الفقه الإسلامي بأنها " أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأسمال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأسمال المضاربة علماً أساساً وسوياً على أساس تساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها

باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأسمال المضاربة وما يتحول إليها نسبة ملكية كالمصنف فيه". (السالوس، 2002، صفحة 594)

وعرفت وزارة الخزانة البريطانية وهيئة الخدمات المالية الصكوك على أنها: تعتبر مصطلحاً عاماً يستخدم ليشمل نطاقاً واسعاً من

الأدوات المالية المصممة لتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. (HM Treasury and FSA, 2009, p. 03)

من خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة التعريف التالي للصكوك الإسلامية: هي وثائق استثمارية متساوية القيمة تصدر وفقاً

للضوابط الشرعية، وتمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات سواء كانت أعياناً أو منافع أو خدمات، وذلك بعد تحصيل قيمتها وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله.

2.2. أهمية الصكوك الإسلامية:

للصكوك الإسلامية أهمية بالغة على عدة مستويات نذكر منها:

1.2.2. أهمية الصكوك بالنسبة للاقتصاد الكلي:

تتحلى أهمية الصكوك لاقتصاديات الدول في النقاط التالية:(ردمان و عثمان، 2009، صفحة 142)

- تعتبر الصكوك من أفضل الصيغ لتمويل المشاريع الكبيرة التي لا تطيقها جهة واحدة؛
- تساعد عمليات التصكيك في نمو الناتج المحلي الإجمالي؛
- تزيد عمليات التصكيك في درجة تعميق السوق المالية الوطنية من خلال وجود بدائل متعددة للمستثمرين من الأوراق المالية؛
- إتاحة فرص هائلة لسداد العجز في موازنات الحكومات، وذلك بتنويع وزيادة موارد الدولة مما يمكنها من الصرف على المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية؛
- تساهم في إنعاش الاقتصاد وذلك بالاستفادة من رؤوس الأموال التي تعزف عن المشاركة في المشاريع التي تمول ريويا؛
- توفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة، ومن موارد موجودة أصلا في الدورة الاقتصادية مما يقلل الآثار التضخمية؛
- استقطاب الأموال الموجودة خارج الجهاز المصرفي، ونشر الوعي الادخاري بين الجمهور، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الوعي الاستثماري.

2.2.2. أهمية التصكيك للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية:

تحقق المشاركة في عمليات التصكيك للمؤسسات المالية الإسلامية مزايا متعددة منها:(بلخير، 2018، صفحة 17)

- ايجاد الإطار الملائم لإدارة السيولة الفائضة لدى المصارف الإسلامية، تستطيع به هذه المؤسسات أن تدير سيولتها، فإن كان لديها فائض من السيولة اشترت هذه الصكوك، وإن احتاجت الى السيولة باعتها في السوق الثانوية؛
- تنويع مصادر التمويل وتوسيع قاعدة المستثمرين، وتجميع رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التوسع في النشاط والحصول على أصول جديدة تعمل على المواءمة بين آجال الأصول والالتزامات للحد من المخاطر؛
- زيادة السيولة: حيث إن أصلا غير قابل نسبيا للتسييل، يتحول بسرعة الى سيولة، كالأصل الذي يملكه مؤجر في عقد الإجارة أو عقد الإجارة المنتهية بالتملك، إذ يتم تحويله إلى نقد يدفعه المستثمرون في الصكوك؛
- تقليل مخاطر الائتمان: فالتصكيك -بوصفه عملية بيع للأصول الى المنشأة المخصصة لها- يؤدي الى نقل المخاطر إلى الغير.

2-3- تحديات تطوير الصكوك الإسلامية:

رغم التطور الذي تشهده الصناعة المالية الإسلامية في العديد من النواحي، وتزايد الطلب محليا ودوليا على تداول الصكوك الإسلامية، فإنه لم يرافق ذلك تطور متكافئ على مستوى العرض، ولعل من أبرز التحديات التي تواجه تطوير الصكوك الإسلامية نجملها فيما يلي:(بن عمارة، 2011، صفحة 258)

- **الاختلافات الشرعية:** تواجه الصكوك الإسلامية حملات متزايدة من قبل الحريصين على الصيرفة الإسلامية وغيرهم، حيث يبالغون أحيانا في تشددهم ويحرمون هذه الصكوك أو المنتجات المالية الإسلامية لأقل الشبهات، وهو ما يؤدي الى فقدان الثقة بهذه الصكوك، مما يؤدي الى تراجع الإقبال عليها وتحقيق خسائر أو انخفاض في الأرباح؛
- **غياب الإطار التشريعي والتنظيمي:** ينظم عمل هذه الإصدارات ويوحدها وخاصة بالنسبة للاختلافات الشرعية التي تظهر من فترة إلى أخرى حول شرعية بعض الصكوك الإسلامية؛
- **التصنيف الائتماني ورقابة المؤسسات المالية الدولية:** لا بد قبل إصدار الصكوك الإسلامية من تصنيفها ائتمانيا من قبل وكالات تصنيف ائتمانية دولية، وكذلك مشورة صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية، وفي ذلك تكلفة كبيرة على حملة الصكوك تخفض كثيرا من العوائد المتوقعة؛
- **نقص الشفافية في بعض الإصدارات:** الأمر الذي دعا إلى الحصول على تصنيف ائتماني من مؤسسات التصنيف الائتماني التي ذكرناها سابقا، وذلك لتقليل المخاطر ومخاوف الاكتاب في بعض الإصدارات؛
- **نقص الموارد البشرية المؤهلة:** لقد عرفت صناعة الخدمات المالية الإسلامية تطورا سريعا، إلا أنها بقيت تعاني من نقص واضح في الموارد البشرية المؤهلة والمدرية في مجال التعامل بالأدوات المالية الإسلامية، ومما لاشك فيه إن ضعف العاملين سيفرض تهديدا من حيث المخاطر التشغيلية، ويعيق في نفس الوقت إمكانية نمو وتطور تداول الصكوك الإسلامية.

3. الإطار المنهجي للدراسة:

سنتناول وصفا مفصلا للمنهج والإجراءات المتبعة من طرف الباحثين في تنفيذ الدراسة، أفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وإعداد أدوات الدراسة.

1.3. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كل الفاعلين في مجال المالية الإسلامية سواء كانوا من الأكاديميين أو المهنيين أو الأساتذة المحاضرين في مجال الصيرفة الإسلامية، وقف اختيارنا على هذا المجتمع بغية الوصول الى أكبر قدر من الآراء لإثراء الدراسة، ويمكن تقسيم هذه الفئات كالتالي:

• **الفئة الأولى:** الخبراء المهنيين في المالية الإسلامية

• **الفئة الثانية:** الخبراء المهنيين في المالية الإسلامية

• **الفئة الثالثة:** الأساتذة المحاضرين في مجال الصيرفة الإسلامية

تم توزيع 71 استمارة استبيان على العينة، وكانت هنالك 08 استمارات فقدت أو أهملت من طرف أفراد العينة بسبب عدم مبالأتهم بالدراسة، وبسبب عدم اطلاع العديد منهم على موضوع الدراسة المتضمن متطلبات التوجه نحو اصدار صكوك إسلامية في الجزائر-دراسة استطلاعية-، بينما تم الغاء 03 استمارات وذلك لوجود تناقضات وعدم الجدوية في الإجابة من طرف أفراد العينة، أما بالنسبة للاستمارات المسترجعة الصالحة فكانت 60 استمارة، وهي تمثل العدد الكافي لإجراء الدراسة.

2.3. هيكل الاستبيان:

تم اعداد استبيان حول "نحو اصدار صكوك إسلامية في الجزائر" (دراسة ميدانية)، وهو يتكون من جزئين هما:

- الجزء الأول: يوضح المعلومات الشخصية والوظيفية للمستجوب، واحتوى هذا الجزء على أربع فقرات هي (السن، المؤهل العلمي، الوظيفة، والخبرة المهنية)، والتي يتوقع أن تساعد الباحثين في تفسير النتائج.
- الجزء الثاني: وهو الجزء الذي يعالج إشكالية الدراسة، حيث قسم الى ثلاث محاور كل محور يجب عن اشكالية جزئية معينة، ويتكون من 21 سؤالاً، وذلك كالآتي:

✓ المحور الأول: معوقات إصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر

✓ المحور الثاني: متطلبات إصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر

✓ المحور الثالث: أهمية إصدار الصكوك الإسلامية بالنسبة للاقتصاد الجزائري

3.3. الأدوات الإحصائية المستعملة في التحليل:

من أجل تحليل النتائج، قمنا باستخدام برنامج SPSS 23 لتفريغ وترميز الإجابات والتحليل الإحصائي للبيانات، وذلك من خلال اعتمادنا على الأساليب الإحصائية التالية:

- الإحصاء الوصفي: التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي بهدف الكشف على اتجاه أفراد العينة تجاه أسئلة الاستبيان، والانحراف المعياري لقياس مدى تشتت الاجابات.

- الإحصاء الاستدلالي: معامل الثبات ألفا لقياس درجة مصداقية الإجابات على أسئلة الاستبيان، واختبار **T-Test** لمعالجة البيانات والوصول لنتائج مدعمة بمؤشرات احصائية تفسرها.

صدق وثبات أداة الدراسة:

جدول رقم 01: معامل ألفا كرومباخ

المحاور	عنوان المحاور	الفقرات	معامل ألفا
1	معوقات إصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر	6	0.72
2	متطلبات إصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر	7	0.74
3	أهمية إصدار الصكوك الإسلامية بالنسبة للاقتصاد الجزائري	8	0.78
	الاستبيان ككل	21	0.87

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج spss

يتضح من خلال الجدول (01) أن معاملات ألفا كرومباخ تراوحت بين 0.72 و 0.78 لمحاور الدراسة حيث نلاحظ أن جميعها مرتفعة وهي قريبة من الواحد، حيث تعتبر ذو مستوى ممتاز من الثقة والثبات وتدلل على اتساق داخلي للاستبيان، وبذلك نكون قد تأكدنا من صدق وثبات استبيان الدراسة.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن معامل ألف للاستبيان ككل وصل الى 0.87، وبذلك يعتبر ذو مستوى جيد من الثقة والثبات، وهذا يعني أن 87% من العينة يعيدون نفس الإجابة في حال تم استجوابهم من جديد، وهي نسبة تعبر عن مدى ثبات الاستبيان ويمكن أن تبين مدى مصداقية النتائج المحصل عليها من خلال هذا الاستبيان.

ثالثاً: الخصائص العامة لعينة الدراسة

سنتطرق إلى عرض وتحليل النتائج الخاصة بالمعلومات الديمغرافية التي تصف عينة الدراسة من حيث السن، المؤهل العلمي، الوظيفة، والخبرة المهنية، بالاعتماد على التكرارات والنسب المئوية، الهدف من تقسيمنا ووصفنا لخصائص عينة الدراسة هو معرفة طبيعة ونوعية البيانات المجمعة للحكم على درجة الثقة بها، بالإضافة لقياس إجابات أفراد العينة حسب اختلاف خصائصها، واختبار وجود تباين في الإجابات بتغير هذه الخصائص.

متغير السن:

الجدول رقم 02: توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن

الترتيب	التكرارات والنسب المئوية		السن
	النسبة %	التكرار	
2	26.6	16	من 25 الى 30 سنة
1	41.6	25	من 30 الى 40 سنة
3	31.6	19	من 40 سنة فما فوق
/	100	60	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول السابق وبالنسبة للسن فقد تحصلت الفئة (من 30 الى 40 سنة) على أعلى نسبة 41.6%، تليها الفئة (من 40 سنة فما فوق) بنسبة 31.6%، وفي الأخير الفئة (من 25 الى 30 سنة) بنسبة 26.6%.

متغير المؤهل العلمي:

الجدول رقم 03: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

الترتيب	التكرارات والنسب المئوية		المؤهل العلمي
	النسبة %	التكرار	
1	46.6	28	دكتوراه
2	36.6	22	ماستر/ماجستير
3	16.6	10	شهادات أخرى
/	100	60	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج spss

يتضح من خلال الجدول أعلاه المتعلق بالمؤهلات العلمية يتضح لنا أن شهادة دكتوراه هي الحائزة على النسبة الأكبر بنسبة 46.6%، أما المرتبة الثانية فكانت لحملة شهادة الماستر والماجستير بنسبة 36.6%، تليها فئة حملة الشهادات الأخرى بنسبة 16.6%.
متغير الحالة الوظيفية:

الجدول رقم 04: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الحالة الوظيفية

الترتيب	التكرارات والنسب المئوية		الحالة الوظيفية
	النسبة %	التكرار	
1	35	21	خبير مهني
2	33.3	20	خبير أكاديمي
3	31.6	19	أساتذة محاضرين في الصيرفة الإسلامية
/	100	60	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج spss

يتبين لنا من خلال الجدول أن النسبة الأعلى تعود لفئة "خبير مهني" بنسبة 35%، تليها فئة "خبير أكاديمي" بنسبة 33.3%، وفي الأخير فئة "أساتذة محاضرين في الصيرفة الإسلامية" بنسبة 31.6%.

متغير الخبرة المهنية:

الجدول رقم 05: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الترتيب	التكرارات والنسب المئوية		الخبرة المهنية
	النسبة %	التكرار	
2	31.6	19	أقل من 5 سنوات
3	30	18	من 5 سنوات الى 10 سنوات
1	38.3	23	أكثر من 10 سنوات
/	100	60	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول المتعلق بسنوات الخبرة بالنسبة لأفراد العينة فكانت أعلى نسبة للفئة "أكثر من 10 سنوات" بنسبة 38.3%، في حين المرتبة الثانية لفئة "أقل من 5 سنوات" بنسبة 31.6%، وأخيرا فئة "من 5 سنوات الى 10 سنوات" بنسبة 30%.
رابعا: تحليل نتائج الدراسة

1. تحليل نتائج المحور الأول:

سنتطرق الى معرفة آراء عينة الدراسة حول المحور الأول المتعلق بالمعوقات التي تواجه إصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر، عن طريق التعليق على هذه النتائج، ثم تحليلها واعطاءها المبررات المناسبة.

الجدول رقم 06: المعوقات التي تواجه اصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر

العبارة	النسبة والتكرار	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينات
1. تتوفر البيئة الجزائرية على بنوك إسلامية معترف بها من قبل الهيئات الشرعية، وتملك شهادة المطابقة الشرعية.	ت	2	2	56	2.9	0.15	غير موافق
	%	3.3	3.3	93.3			
2. يوجد إطار قانوني وتشريعي لإصدار وتنظيم عملية تداول الصكوك الإسلامية في الجزائر.	ت	12	2	46	2.57	0.71	غير موافق
	%	20	3.3	76.6			
3. هنالك مؤسسات مالية متخصصة وسوق مالية نشطة لتداول الصكوك الإسلامية في الجزائر.	ت	9	3	48	2.65	0.53	غير موافق
	%	15	5	80			
4. توجد الخبرات الكافية لدى القائمين على الصيرفة الإسلامية في الجزائر لضمان نجاح التعامل بالصكوك الإسلامية.	ت	30	3	27	1.95	0.91	موافق
	%	50	5	45			
5. قطاع الأعمال لديه الرغبة والاستعداد للقبول والتعامل بالصكوك الإسلامية	ت	31	6	23	1.87	0.86	موافق
	%	51.6	10	38.3			
6. الأفراد لديهم الثقة في البنوك بمطابقة الصكوك لمبادئ الشريعة الإسلامية.	ت	19	10	31	2.2	0.80	غير موافق
	%	31.6	16.6	51.6			
المجموع العام للمحور الأول							
					2.35	0.66	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج spss

بالنسبة للعبارة 1: نلاحظ أن نسبة 93.3% من أفراد العينة يرون أن البيئة الجزائرية لا تتوفر على بنوك إسلامية معترف بها من قبل الهيئات الشرعية، ولا تملك شهادة المطابقة الشرعية وهذا ما يعيق إمكانية تبنّي إصدار صكوك إسلامية وتنظيم عملية تداولها، ولهذا يجب على الدولة تهيئة الظروف المناسبة ودراسة آليات النهوض ببنك "البركة" وبنك "السلام" باعتبارهما بنكين إسلاميين واستحداث بنوك إسلامية تراعي الضوابط الشرعية حتى تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وحتى لا تكون مجرد اسم على مسمى فقط وهذا لكسب ولاء المتعاملين معها، وكذا العمل على وضع إطار ينظم المعاملات الإسلامية القائمة على صناعة الصكوك الإسلامية من خلال مرافقة البنوك الإسلامية وإعطاء الضوء الأخضر لها للتعامل بمختلف المنتجات الإسلامية من حيث الإصدار وعمليات الوساطة لإنجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

بالنسبة للعبارة 2: 76.6% من أفراد العينة يرون أنه لا يوجد إطار قانوني وتشريعي لإصدار وتنظيم عملية تداول الصكوك الإسلامية في الجزائر، غير أن الدولة الجزائرية تسعى لتدارك الوضع من خلال إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية تنفيذاً للنظام رقم 20- المؤرخ في 15-03-2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية والصادر في الجريدة الرسمية العدد 16، (إنشاء الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، 2020) وهذا يعكس

نية الدولة في التوجه نحو الصيرفة الإسلامية ولكن لحد الساعة لا يوجد ولا قانون متعلق بإصدار صكوك إسلامية، لهذا على الدولة الجزائرية الاستعانة بالخبراء في مجال الصيرفة الإسلامية والخبراء القانونيين لإجراء دراسة معمقة في كيفية إدارة الصيرفة الإسلامية والاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال، وأيضاً على الدولة سن قوانين تنظم عمليات التوجه نحو التمويل الإسلامي من خلال إدارة عمليات الإصدار والتداول وعمليات الوساطة لضمان سيرورة ونجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر والتنبؤ بالعراقيل التي تحول دون التوجه نحو إصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر ومحاولة التقليل منها عن طريق وضع الحلول المناسبة.

بالنسبة للعبارة 3: يرى 80% من أفراد العينة أنه لا توجد مؤسسات مالية متخصصة وسوق مالية نشطة لتداول الصكوك الإسلامية في الجزائر، لذافعدم وجود سوق مالي نشط يعيق طرح الصكوك للإكتتاب من جهة، ومن جهة أخرى يؤثر على إمكانية الاطلاع على المؤشرات المالية المتعلقة بالصكوك الإسلامية وتداولها وبالتالي لا تكون للأفراد والمؤسسات الاقتصادية نظرة حول تطور مؤشرات الصكوك وكذا الأرباح والخسائر الناتجة عنها، لذا وجب على الدولة الجزائرية الإسراع في فتح بورصات تنظم عمليات إدارة الصيرفة الإسلامية وانشاء مؤسسات مالية متخصصة في المعاملات المالية وتكون بمثابة سوق مالي مصغر لمعرفة توجه اصدارات الصكوك الإسلامية ومؤشراتها لمعرفة والقيام بعمليات الوساطة لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية، حتى يكون للأفراد والمؤسسات الراغبة في تملك الصكوك الإسلامية نظرة حول مؤشرات تطور الصكوك ومن ثم الاقبال عليها في حال وجود مؤشرات ايجابية.

بالنسبة للعبارة 4: 50% من أفراد العينة يرون أنه توجد الخبرات الكافية لدى القائمين على الصيرفة الإسلامية في الجزائر لضمان نجاح التعامل بالصكوك الإسلامية، وهذا يساعد في تطوير الصناعة الإسلامية والنهوض بها، فالكوادر البشرية تعتبر حجرة الأساس في نجاح أو فشل المعاملات المصرفية الإسلامية، لذا على الدولة الجزائرية وضع الثقة في هذه الكوادر وتكوينهم وتشجيعهم للحاق بالدول الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، من خلال القيام بندوات علمية ودورات تكوينية والاحتكاك بالخبراء في مجال الصيرفة الإسلامية للدول التي تتعامل بالصيرفة الإسلامية لمعرفة نقاط قوة هذه المعاملات الإسلامية وتطويرها ومعرفة نقاط الضعف وتصويبها في الجزائر، ويعتبر العنصر البشري أهم نقطة في نجاح أو فشل العمل المصرفي الإسلامي.

بالنسبة للعبارة 5: 51.6% من أفراد العينة يرون أن قطاع الأعمال لديه الرغبة والاستعداد للقبول والتعامل بالصكوك الإسلامية، وهذا مؤشر إيجابي يدل على ثقة المؤسسات المالية وكذا مختلف الفاعلين في مجال الصيرفة الإسلامية بنجاح الصكوك الإسلامية في الجزائر، ولديهم الرغبة في التعامل بهذا النوع الغير تقليدي من التمويل والمطابق لمبادئ الشريعة الإسلامية، لهذا على الدولة الجزائرية التوجه نحو المعاملات الإسلامية والإشراف والرقابة عليها ومرافقة القطاع الخاص نحو إصدار صكوك إسلامية كونها تلقى القبول العام للأفراد والمؤسسات المالية وهذا يساعد على نجاحها.

بالنسبة للعبارة 6: 51.6% من أفراد العينة يرون أن الأفراد لديهم الثقة في البنوك بمطابقة الصكوك لمبادئ الشريعة الإسلامية، رغم أن المعاملات بالصكوك الإسلامية في مختلف الدول تواجه عديد التحديات خصوصا في ما يتعلق بالمتطلبات الشرعية وهذا يعتبر من أهم التحديات التي يجب على الدولة المصدرة للصكوك إيجاد الحلول المناسبة لها، لإعطائها صبغة شرعية والتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية لجذب المتعاملين بها خصوصا في الدول الإسلامية، وأيضاً على الدولة التعريف بالمنتجات المالية الإسلامية حتى يزيد مستوى إدراك الأفراد لما تتيحه هذه المنتجات المالية الإسلامية من النفع بالنسبة للمتعاملين بها من جهة وما تتيحه للدولة من جهة أخرى، وبهذا يزيد وعي

الأفراد لحقيقة المعاملات الإسلامية وأنها منتجات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية كون أن الأفراد دائما يفرون من المعاملات الربوية الخاصة بالبنوك التقليدية، وهذا سيساعد بدون شك نحو الاقبال على تملك الصكوك الإسلامية كونها تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية.

2. تحليل نتائج المحور الثاني:

سنتطرق الى معرفة متطلبات إصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر، عن طريق التعليق على هذه النتائج، ثم تحليلها وإعطائها المبررات المناسبة.

جدول رقم 07: متطلبات إصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر

العبارة	النسبة والنتيجة	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للبيئية
1. ضرورة إنشاء هيئة رقابية شرعية تعنى بضبط عمليات اصدار الصكوك الإسلامية، والرقابة السابقة واللاحقة عليها.	ت	51	5	4	1.22	0.40	موافق
	%	85	8.3	6.6			
2. السماح للبنوك الإسلامية بإدارة عمليات الإصدار لصالحها وصالح الغير	ت	47	5	8	1.35	0.50	موافق
	%	78.3	8.3	13.3			
3. وضع قواعد ارشادية تنظم كفيات اصدار الصكوك الإسلامية، ومتطلبات الادراج في السوق، واجراءات التداول.	ت	49	4	7	1.3	0.53	موافق
	%	81.6	6.6	11.6			
4. تخفيض نسبة الضرائب على الأموال المودعة في البنوك، لتحفيز الأفراد على الاستثمار في الصكوك الإسلامية.	ت	46	5	9	1.38	0.58	موافق
	%	76.6	8.3	15			
5. تدعيم البنوك الإسلامية بقوانين تصدر وتحديث باستمرار تماشيا والتطورات الحاصلة في سوق الصكوك الإسلامية.	ت	47	4	9	1.37	0.54	موافق
	%	78.3	6.6	15			
6. وضع الخطوط العريضة وتحديد كفيات انتقال البنوك التقليدية الى بنوك اسلامية وفق معايير محددة، تضمن نجاحها.	ت	41	6	13	1.53	0.69	موافق
	%	68.3	10	21.6			
7. تدعيم برامج التعليم الجامعي والتكوين الخاص بالمهنيين في مجال الصناعة المالية الإسلامية، خاصة مجال الصكوك الإسلامية.	ت	41	4	15	1.57	0.74	موافق
	%	68.3	6.6	25			
المجموع العام للمحور الثاني							
					1.39	0.57	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج spss

- بالنسبة للعبارة 1: 85% من أفراد العينة أكدوا على ضرورة إنشاء هيئة رقابية شرعية تعنى بضبط عمليات اصدار الصكوك الإسلامية والرقابة السابقة واللاحقة عليها، وذلك لضمان توجه سلس نحو التعامل بالصكوك الإسلامية ومعالجة الانحرافات الممكنة في حال انتهاج الدولة الجزائرية لها، فلا بد من مرافقة ومتابعة وتنظيم محكم من قبل هيئة رقابية شرعية لاسيما أن الدولة الجزائرية لم تعرف هذه الصناعة من قبل، وعلى الدولة الجزائرية وضع مخطط مسبق لإعداد مخطط متكامل لإدارة الصكوك الإسلامية وإدارة مخاطرها المتوقعة الحدوث في حال انتهاج هذا النوع من المعاملات الإسلامية، ووجود إطار تشريعي سيحد أو بالأحرى سيقبل من الانحرافات ويضبط

كيفية التعامل بالصكوك الإسلامية من حيث عمليات الإصدار، التداول، وعمليات الوساطة والإطفاء لهذه الصكوك، واستحداث هيئة رقابية تعنى بمرافقة المؤسسات المالية الإسلامية للرقابة السابقة واللاحقة لسير عمليات التصكيك، لضمان استمراريتها ونجاحها وعدم توقفها في منتصف الطريق.

- بالنسبة للعبارة 2: كانت اجابة 78.3% من أفراد العينة بضرورة السماح للبنوك الإسلامية بإدارة عمليات الإصدار لصالحها وصالح الغير، وهذا يدل على ضرورة خلق بنوك إسلامية ذات كفاءة لإدارة عمليات إصدار الصكوك الإسلامية وتداولها لصالحها ولصالح مختلف المتعاملين بها، ولكن يجب مرافقة هذه البنوك والرقابة عليها ووضع إطار قانوني يحدد كيفية الإصدار والتداول كون البنوك الجزائرية بنوك تقليدية ولم يسبق لها التعامل بالصكوك الإسلامية، فاستحداث بنوك إسلامية بات أمرا ضروريا كون أن المعاملات الإسلامية أضحت تحقق نتائج مبهره ومتسارعة وهذا ما يعكسه الإقبال العالمي نحو التوجه للمعاملات المالية الإسلامية، لهذا على الدولة تشجيع البنوك التقليدية للتوجه نحو التمويل الإسلامي والسماح لهذه البنوك بإدارة عمليات الإصدار لصالحها ولصالح الغير ولكن وفق الضوابط القانونية والشرعية التي تحددها لإصدار الصكوك الإسلامية وكذا تداولها.

- بالنسبة للعبارة 3: 81.6% من أفراد العينة يؤكدون على ضرورة وضع قواعد إرشادية تنظم كيفية إصدار الصكوك الإسلامية، ومتطلبات الإدراج في السوق واجراءات التداول، فوضع قواعد إرشادية من شأنه تنظيم كيفية الإصدار والتعامل بالصكوك الإسلامية وضبط كافة الإجراءات المتعلقة بمطابقة الصكوك الإسلامية لمبادئ الشريعة الإسلامية، ومن ثم العناية بمتطلبات الإدراج في السوق وآليات التداول فيها، فالقواعد الإرشادية ستوضح معالم إصدار الصكوك الإسلامية وآليات تداولها، وتضبط الأطراف الفاعلة في التعامل بالصكوك الإسلامية وتحدد المسؤوليات لمختلف الهيئات والمؤسسات المصدرة والمعاملة بالصكوك الإسلامية، ولهذا على الدولة الجزائرية وضع قواعد إرشادية لضمان نجاح إصدار وتداول الصكوك الإسلامية وضمان نجاحها.

- بالنسبة للعبارة 4: فإن 76.6% من أفراد العينة عبروا على ضرورة تخفيض نسبة الضرائب على الأموال المودعة في البنوك، لتحفيز الأفراد على الاستثمار في الصكوك الإسلامية، خصوصا أن الأفراد دائما ما يكون لديهم التوجه نحو الاستثمارات منخفضة الضرائب، وهذا الأمر سيشجع حتما الأفراد في حال تخفيض الضرائب المتعلقة بتملك الصكوك على الإقبال على هذا النوع من الصكوك، وهذا يعود ايجابا على المعاملات المالية الإسلامية وجذب الأموال المكتنزة واستثمارها في المشاريع المختلفة، لهذا على الدولة تخفيض الضرائب لتشجيع التعامل في البنوك الإسلامية لجذب الأفراد ومن ثم استثمار الأموال المودعة في البنوك الإسلامية في تمويل مشروعاتها عن طريق الشراكة بين القطاع العام المتمثل في الدولة والقطاع الخاص المتمثل في الأفراد والمؤسسات الخاصة.

- بالنسبة للعبارة 5: عبر 78.3% من أفراد العينة على ضرورة تدعيم البنوك الإسلامية بقوانين تصدر وتحدث باستمرار تماشيا والتطورات الحاصلة في سوق الصكوك الإسلامية، لضمان نجاح عملية إصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر، لا بد للدولة الجزائرية من سن قوانين تنظيمية خاصة بالصكوك الإسلامية، ورسم خارطة الطريق للتعامل بها من حيث تحديد الجهات المرخص لها بالإصدار والجهات المخول لها بإدارة عمليات التداول والإكتتاب، وهذا لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال الصناعة المالية الإسلامية لضمان استمراريتها وتحقيق الهدف

المرجو منها، لهذا نقترح استحداث هيئة مختصة بالصيرفة الإسلامية تقوم بسن قوانين تنظيمية خاصة بالبنوك الإسلامية، كما تقوم أيضا بالبحث عن النقاط السلبية التي تعيق تطور البنوك الإسلامية ومعالجة هذه الانحرافات عن طريق مراسيم تنظيمية تضبطها.

- بالنسبة للعبارة 6: 68.30% من أفراد العينة عبروا على ضرورة وضع الخطوط العريضة وتحديد كفاءات انتقال البنوك التقليدية الى بنوك اسلامية وفق معايير محددة، تضمن نجاحها وهذا نظرا لتطور الصناعة المالية الإسلامية وتحقيقها مكاسب ملموسة وهو ما يعكسه توجه العديد من الدول الغربية نحو التعامل بالصكوك الإسلامية، لذا نقترح على الدولة الجزائرية كأول خطوة انشاء شبائيك إسلامية تعنى بتنظيم عمليات الإشراف على إصدار صكوك إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وضبط عمليات تداولها، ولضمان الانتقال السلس في الجزائر من بنوك تقليدية الى بنوك إسلامية يجب أن تكون هنالك دراسة معمقة ومرافقة لهذه البنوك لتفادي الاختلالات التي تحول دون نجاح عملية إصدار الصكوك الإسلامية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

- بالنسبة للعبارة 7: 68.30% من أفراد العينة أكدوا على ضرورة تدعيم برامج التعليم الجامعي والتكوين الخاص بالمهنيين في مجال الصناعة المالية الإسلامية، خاصة في مجال الصيرفة الإسلامية من أجل تطوير هذه الصناعة في الجزائر، فبرامج التعليم الجامعي في مجال البنوك الإسلامية غير كافية من ناحيتين: الحجم والنوعية، من ناحية الحجم الساعي ومع تطبيق نظام (ل م د) أصبح من المستحيل اتمام البرامج كاملة فلا يتم تدريس الا حوالي 60% من البرنامج الكلي، أما من ناحية النوعية فلا يوجد تخصص بنوك إسلامية نظرا لاستفحال البنوك التقليدية في الجزائر، لهذا نقترح على الدولة الجزائرية العناية بتكوين الكوادر البشرية خاصة فيما يتعلق بالتكوين الجامعي عن طريق فتح تخصصات تعنى بالصيرفة الإسلامية والبنوك الإسلامية، ولما لا العودة للنظام الكلاسيكي خاصة أن معظم الدراسات أثبتت فشل نظام (ل م د)، هذا باعتبار أن الجامعة هي التي أهم مراكز التكوين المنتجة للكوادر البشرية في سوق العمل، لذا يجب على الدولة العناية بتكوين الأفراد لتحقيق الإقلاع في مجال الصيرفة الإسلامية وتحقيق مكاسب تعود بالنفع عليها.

3. تحليل نتائج المحور الثالث:

سننتقل إلى معرفة أهمية إصدار الصكوك الإسلامية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، عن طريق التعليق على هذه النتائج، ثم تحليلها واعطائها المبررات المناسبة.

جدول رقم 08: أهمية إصدار الصكوك الإسلامية بالنسبة للاقتصاد الجزائري

العبارة						
النسبة والتكرار	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
1. تساهم الصكوك الإسلامية في جذب الأموال المكتنزة من قبل الأفراد، وتلقى الاجماع من قبل المتعاملين بها.	48	5	7	1.32	0.49	موافق
%	80	8.3	11.6			
2. تساهم صيغ الصكوك الإسلامية المتنوعة في تعبئة المدخرات المالية، واستخدامها في تمويل مشاريع البنى التحتية في الجزائر.	51	4	5	1.23	0.40	موافق
%	85	6.6	8.3			

موافق	0.50	1.33	7	6	47	ت	3. تساهم الصكوك الإسلامية في تخفيف الأعباء على الخزينة العمومية في الجزائر
			11.6	10	78.3	%	
موافق	0.53	1.32	8	3	49	ت	4. تساهم الصكوك الإسلامية في تحقيق أرباح بالنسبة لحملة الصكوك، وبالتالي استقطاب نسبة كبيرة من أموال السوق الموازية واستثمارها.
			13.3	5	81.6	%	
موافق	0.58	1.38	9	5	46	ت	5. تساعد الصكوك في تحسين ربحية البنوك والمؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية.
			15	8.3	76.6	%	
موافق	0.54	1.32	8	4	47	ت	6. تنمية العمل المصرفي من خلال مشاركة حملة الصكوك في ربحية المشاريع الكبرى.
			13.3	6.6	78.3	%	
موافق	0.69	1.51	12	7	41	ت	7. توفر الصكوك الإسلامية السيولة اللازمة للجهة التي تحتاج إليها.
			20	11.6	68.3	%	
موافق	0.74	1.55	14	5	41	ت	8. تساعد الصكوك الإسلامية في التقليل من الآثار السلبية للتضخم ومختلف الأزمات المالية.
			23.3	8.3	68.3	%	
	0.56	1.37	المجموع العام للمحور الثالث				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج spss

بالنسبة للعبارة 1: 80% من أفراد العينة يرون أن الصكوك الإسلامية تساهم في جذب الأموال المكتنزة من قبل الأفراد، وتلقى الإجماع من قبل المتعاملين بها، بطبيعة الحال فإن الأفراد يميلون نحو المنتجات المالية الإسلامية المتطابقة مع الشريعة ولا يكون لهم توجه نحو المعاملات الربوية، فكلما كانت لهم الثقة في أن الصكوك الإسلامية مطابقة للمبادئ الشرعية كلما زاد التوجه والإقبال عليها وبالتالي جذب الأموال المكتنزة واستثمارها في مشاريع مدرة للدخل، لذا نقترح على الدولة العمل على المعاملات المالية الإسلامية لجذب مدخرات الأفراد الذين لديهم الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في مجال البيوع.

بالنسبة للعبارة 2: يرى 85% من أفراد العينة أن صيغ الصكوك الإسلامية المتنوعة تساهم في تعبئة المدخرات المالية، واستخدامها في تمويل مشاريع البنى التحتية في الجزائر، للصكوك الإسلامية عدة صيغ منها (صكوك المضاربة، الإجارة، المساقاة، المزارعة، المراجعة)، نقترح ضرورة التوجه نحو التنوع في مجال الصكوك الإسلامية واستخدام صيغة الإجارة المنتهية بالتملك التي من بين أهم الصيغ الإسلامية التي تستخدمها الدول في تجميع كم هائل من الأموال من قبل المؤسسات المالية لإقامة مشاريع البنى التحتية وفي نهاية العقد تعود ملكية المشروع الى الدولة مقابل عائد متفق عليه مسبقا في العقد.

بالنسبة للعبارة 3: 78.3% من أفراد العينة يرون أن الصكوك الإسلامية تساهم في تخفيف الأعباء على الخزينة العمومية في الجزائر خصوصا أن الدولة تعتمد على الاقتصاد الريعي المبني على المحروقات، وانعدام مصادر تمويلية أخرى من شأنها تخفيف الأعباء المالية على الخزينة العمومية، لذا نقترح إصدار صكوك إسلامية من أجل توفير السيولة المالية وبالتالي التنوع الاقتصادي والتوجه نحو استثمار هذه المدخرات المالية في شتى الميادين لإنعاش الاقتصاد الوطني وحل مشاكل التمويل التي تعاني منها الدولة الجزائرية كون سندات الدين التي طرحتها الدولة لم تحقق النتائج المرجوة منها.

بالنسبة للعبارة 4: يرى 81.6% من أفراد العينة أن الصكوك الإسلامية تساهم في تحقيق أرباح بالنسبة لحملة الصكوك، وبالتالي استقطاب نسبة كبيرة من أموال السوق الموازية واستثمارها، كلما ارتفعت الأرباح كلما زاد الإقبال على الصكوك الإسلامية لأن الأفراد لديهم الرغبة في تعظيم أرباحهم من جهة، ومن جهة أخرى يساعد هذا الإقبال على الصكوك الإسلامية في استقطاب أموال السوق الموازية بنسبة كبيرة واستثمار هذه الأموال في مختلف المشاريع، وبالتالي نقترح على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية العمل على تحفيز الأفراد من خلال التعريف بمزايا الصكوك الإسلامية بالنسبة للأفراد وأيضا تعظيم الربح بالنسبة للأفراد في حال التعامل بها وهذا سيكون تأثير إيجابي للإقبال على تملك الصكوك والتعامل بها.

بالنسبة للعبارة 5: 76.6% من أفراد العينة يرون أن الصكوك الإسلامية تساعد في تحسين ربحية البنوك والمؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية، لأن إصدار الصكوك يعتبر عمليات خارج الميزانية لا تحتاج تكلفة كبيرة لإدارتها وتمويلها، فالبنوك هنا لا تعد اعتمادات خاصة بإدارة الصكوك الإسلامية وبالتالي فالصكوك الإسلامية تساهم في ربحية المؤسسات تحقيق مكاسب معتبرة من خلال تملك هذه الصكوك، ونقترح على الدولة رفع القيود ومرافقة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وتحفيزها من أجل انجاح إصدار الصكوك الإسلامية والتعامل بها وتقديم التسهيلات اللازمة لمواجهة العراقيل المتوقعة الحدوث.

بالنسبة للعبارة 6: 78.3% من أفراد العينة يؤكدون على ضرورة تنمية العمل المصرفي من خلال مشاركة حملة الصكوك في ربحية المشاريع الكبرى، وهذا يعني أن الدولة تسير جنبا إلى جنب في إقامة مشاريعها الكبرى مع حملة الصكوك، فحملة الصكوك يساهمون في تكوين رأسمال جد معتبر وأيضا يساهمون بالأصول التي يجوزتهم في انجاز المشاريع مقابل أرباح محددة، وفي نهاية المشروع الذي يعود بدوره بالنفع للدولة، ولهذا نقترح على الدولة تمويل مشاريع البنية التحتية من خلال الصيغ التشاركية الإسلامية القائمة المعتمدة على الصكوك الإسلامية لتوفير الأموال اللازمة لإقامة هذه المشاريع، والتجارب الدولية أثبتت نجاعة صيغ التمويل الإسلامية في توفير التمويل اللازم للمشاريع.

بالنسبة للعبارة 7: 68.3% من أفراد العينة يرون أن الصكوك الإسلامية توفر السيولة اللازمة للجهة التي تحتاج إليها، كما أنها تعتبر أداة منخفضة المخاطر فالصكوك قابلة للتداول وعليه فإنها أداة ذات سيولة وتوفر الاحتياجات المالية اللازمة لمختلف الجهات المتعاملة بها، كما أنها قليلة المخاطر لأنها تشاركية تعتمد على تقاسم الأرباح والخسائر من قبل حملتها، لذا على الدولة الجزائرية ضرورة الإسراع في تهيئة كافة الظروف للتوجه نحو التعامل بالصكوك الإسلامية نظير الأهمية البالغة والمزايا العديدة التي تقدمها هذه الأخيرة لمختلف الأطراف المتعاملة سواء من حيث توفير السيولة اللازمة وأيضا باعتبارها أداة مالة قليلة المخاطر.

- **بالنسبة للعبارة 8:** يرى 68.3% من أفراد العينة أن الصكوك الإسلامية تساعد في التقليل من الآثار السلبية للتضخم ومختلف الأزمات المالية، وما الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 الا دليل على ذلك لأن الدول الغربية سارعت في اعتماد هذا النوع من التمويل لأنه يحافظ على التوازن النقدي والحد من الآثار السلبية للتضخم، لأن الصكوك الإسلامية تتعارض مع المعاملات الربوية، وتهدف الصكوك الى معالجة ارتفاع الأسعار والمحافظة على التوازن النقدي.

خاتمة:

نلاحظ في الآونة الأخيرة تطورات في مجال الصناعة المالية الإسلامية، والجزائر كغيرها من الدول التي تسعى لمواكبة هذه التطورات ويتجلى ذلك من خلال إنشاء بنوك إسلامية كبنك البركة وبنك السلام، كما تقرر إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية تنفيذًا للنظام رقم 20- المؤرخ في 15-03-2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية والصادر في الجريدة الرسمية العدد 16.

الهدف الأساسي من الدراسة يتمثل في معرفة أهم التحديات والمعوقات التي تقف أمام الدولة الجزائرية لإصدار صكوك إسلامية وضمان النجاح الأمثل لها، وتقديم الاقتراحات الممكنة لهيئة بيئة مرنة تتوافق مع هذا النوع من التمويل غير التقليدي، بالإضافة الى مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع وكذا جذب المؤسسات المالية والأفراد للتعامل بالصكوك الإسلامية، وتبيان أهم تأثيرات الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات وتوفير التمويل اللازم لها.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها كما يأتي:

- البيئة الجزائرية غير مؤهلة لتبني إصدار الصكوك الإسلامية في ظل عدم تواجد إطار قانوني وتشريعي ينظم هذه العملية؛
- عدم توفر مؤسسات مالية متخصصة وسوق مالية نشطة تنظم عمليات اصدار وتداول الصكوك الإسلامية في الجزائر؛
- البنوك الجزائرية بنوك تقليدية، معاملاتها ذات طابع ربوي وتعتمد على التمويل التقليدي؛
- من بين التحديات التي تواجه الصكوك الإسلامية في العديد من الدول المتطلبات الشرعية وإشكالية التوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية حتى تلقى الإجماع من قبل المتعاملين بها؛
- للصكوك الإسلامية أهمية بالغة في توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع الكبرى؛

التوصيات:

- تهيئة البيئة الجزائرية لتبني المعاملات الإسلامية في ما يتعلق بالتمويل بالصكوك الإسلامية، ووضع إطار قانوني وتشريعي ينظم التعامل بها والتحديث المستمر لها تماشياً والتطورات الحاصلة؛
- خلق مؤسسات مالية متخصصة وسوق مالية نشطة في الجزائر تعنى بتنظيم عمليات إصدار الصكوك وتداولها؛
- مراقبة البنوك التقليدية وتشجيعها نحو التوجه نحو المعاملات الإسلامية، والاعتماد على التمويل اللاربوي؛
- نشر الثقافة الدينية في ما يتعلق بالبيع والاستثمار في الصكوك الإسلامية لجذب المتعاملين بالصكوك مع ضرورة مراعات الجانب الشرعي؛
- تكوين الكوادر البشرية، والعناية بالصيرفة الإسلامية في الجامعات الجزائرية لأن العنصر البشري مورد مهم لضمان نجاح أي مشروع.

قائمة المراجع:

1. HM Treasury and FSA. (2009, october). Legislative Framework for the regulation of alternative finance investment bonds (sukuk): summary of responses. 03.
2. إنشاء الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية (2020, 04 06). Récupéré sur <https://www.aps.dz/ar/economie/86018-2020-04-06-14-23-03>
3. بريكة, &., مرابطي, س. (2017). دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية - تجربة السودان نموذجاً. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات. 185 ,
4. بلخير, أ. (2018). صكوك الاستصناع وتطبيقاتها المعاصرة (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الإسلامية. 17. الجزائر, كلية العلوم الإسلامية، قسم الشريعة: جامعة الحاج لخضر باتنة.
5. بن عمارة, ن. (2011). الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين. مجلة الباحث العدد. 09, 258
6. ردمان, ع&., عثمان, م. (2009). الصكوك الإسلامية وإدارة السيولة، بحث مقدم للمؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. 142. سوريا.
7. علي أحمد السالوس. (2002). القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي. قطر، دار الثقافة، مكتبة دار القرآن مصر، سلسلة إصدارات المجمع 19: دار الثقافة.
8. نوال بن عمارة. (2011). الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الدولية -البحرين-. مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، 254.